الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-03-30

الحياة
ELHAYATONLINE

تغيير في 34 مندوبية ولائية لسلطة الانتخابات

» وجهت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، برقية مستعجلة إلى 34 منسقا ولائيا، لتنصيب أعضاء المندوبيات الولائية تحضيرا للانتخابات التشريعية المقررة يوم 12 جوان المقبل.

ووفقا للبرقية، فإن الأمر يتعلق بمندوبيات أدرار، الأوغواط، أم البواقي، باتنة، بجاية، بسكرة، بشار، تمنراست، تلمسان، تيارت، تيزي وزو، الجلفة، جيجل، سعيدة، سكيكدة، قسنطينة، المدية، مستغانم، المسيلة، ورقلة، البيض، إليزي، بومرداس، الطارف، تندوف، تيسيمسيلت، الوادي، خنشلة، سوق أهراس، تيبازة، ميلة، عين الدفلى، النعامة وغرداية.

وطلب شرفي من المنسقين الولائيين للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، تنصيب المندوبين الجدد بالتنسيق مع ولاة الجمهورية لمباشرة مهامهم.

وقام رئيس السلطة الوطنية للانتخابات الأسبوع الماضي، بتقليص أعضاء المندوبيات الولائية إلى النصف والاحتفاظ بالإداريين على حساب أصحاب المهن الحرة ضمن التشكيلة التي عينت شهر أكتوبر 2019 وأشرفت على تنظيم الانتخابات الرئاسية.

بالمقابل، تتواجد 24 مندوبية ولائية في وضع غامض بسبب عدم تعيين أعضاء المندوبيات الولائية إلى غاية اليوم، في وقت يفترض أن تنطلق اليوم عملية استقبال ملفات الترشح التي تنتهي يوم 22 أفريل القادم.

ق. و

17 ماي تاريخ انطلاق الحملة الانتخابية .. شرفي:

"تأجيل التشريعيات ... إشاعة"

» يرتقب أن تشرع مختلف الأحزاب السياسية والقوى الفاعلة بعد أشهر، في الحملة الانتخابية للاستحقاقات التشريعية المزمع إجراؤها في 12 جوان المقبل.

وحسب ما كشفته السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، فإن الحملة الانتخابية للتشريعيات ستنطلق يوم 17 ماي المقبل، أين سيكون أكثر من 24 مليون ناخب على موعد مع حملة انتخابية تدوم لأكثر من أسبوعين.

وتوقع رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تنافس 10702 مترشح في تشريعيات 12 جوان القادم، كاشفا في السياق ذاته عن بلوغ الهيئة الناخبة لـ24.392.438 ناخبا، بعد آخر مراجعة للقوائم الانتخابية، فيما بلغ عدد ملفات الترشح التي تم سحبها لحد الآن 3270 ملفا، منها 1420 ملفا سُحب من طرف 55 حزبا معتمدا و1863 ملفا في إطار القوائم الحرة.

وأكّد شرفي أنّ عملية التحضير لتشريعيات 12 جوان تسير في الاتجاه الإيجابي، مقدرا عدد المسجلين الجدد في القوائم الانتخابية بـ179792 مسجلا، فيما بلغ العدد الإجمالي للمشطوبين 101744 شخصا، وقد تم تسجيل 3276 شخصا عبر المنصة الإلكترونية.

للإشارة، هذا وتم سحب 3270 ملف ترشح، منها 1420 ملفا سُحب من طرف 55 حزبا معتمدا و1863 ملفا في إطار القوائم الحرة.

وتعهد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي، بمواصلة العمل الجاد للقضاء النهائي عن التزوير الانتخابي في كل الاستحقاقات، مؤكدا أنّ القضاء على الرشوة والفساد الذي يشوه المسار الديمقراطي ضرورة حتمية.

وفنّد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ما تم تداوله بخصوص تأجيل الاستحقاقات التشريعية، مؤكدا أنها مجرد إشاعات ولا أساس لها من الصحة.

وقال شرفي إنّ هيئته تواصل العمل على قدم وساق للتحضير الجيّد لانتخابات 12 جوان، بما يسمح بالسير الحسن للعملية الانتخابية.

سلمى ساسي

الجزائر الجديدة
يومية إخبارية وطنية شاملة
ElDjazair El Djadida
www.eldjazaireldjadida.com

شرفي يجري تغييرات على 34 مندوبية ولائية

انطلاق الحملة الانتخابية للتشريعيات في 17 ماي

من المرتقب أن تنطلق الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية يوم 17 ماي المقبل، لإقناع الناخبين البالغ عددهم أكثر من 24.392 مليون مسجل، وفقا لما كشفت عنه السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في رزنامتها المتعلقة بالتحضير لهذا الاستحقاق وسيره.

فبعد استدعاء الهيئة الناخبة من قبل رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، في 11 مارس الجاري تحسبا لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، انطلقت المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية التي اختتمت الثلاثاء الفارط والتي تبعت بفتح باب إيداع الترشيحات في عملية تتواصل حاليا وإلى غاية 22 أفريل القادم.. وبحلول 23 أفريل المقبل، سيكون بالإمكان تقديم الطعون في الترشيحات إلى غاية 14 ماي 2021، وهي المرحلة التي سيليها فتح المجال أمام تجديد الترشيحات، على أن يتم الانتهاء من ذلك قبل 18 من نفس الشهر.

وبالانتهاء من كل ما يتعلق بالترشيحات لهذا الاستحقاق الذي سينتخب فيه ممثلو الشعب في الغرفة السفلى للبرلمان، سيتم الانتقال إلى مؤطري مكاتب التصويت الذين ستنشر قائمتهم من 23 أفريل إلى 7 ماي، مع إمكانية تقديم الطعون في القائمة المذكورة في الفترة ما بين 24 أفريل و 12 ماي. وسيكون أمام المتطلعين إلى ولوج البرلمان عبر بوابة المجلس الشعبي الوطني، إقناع الناخبين بأحقيتهم في ذلك، على مدار ثلاثة أسابيع من الحملة الانتخابية التي ستفتتح يوم 17 ماي وتتواصل إلى غاية 8 جوان.. وحسب آخر الأرقام التي كشفها محمد شرفي، فقد تم سحب 3270 ملف ترشح للانتخابات التشريعية، ومن بين هذه الملفات يوجد 1420 ملف سحب من طرف 55 حزب، و1863 ملف تم سحبه من طرف مترشحين أحرار.

من جهة أخرى، أجرى رئيس السلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات محمد شرفي، تغييرات على مستوى 34 مندوبية ولائية للسلطة إذ طالب من المنسقين الولائيين بتنصيب المندوبين الجديد بالتنسيق مع ولاة الجمهورية.

ووجه شرفي برقية مستعجلة إلى 34 منسقا ولائيا، طلب منهم تنصيب أعضاء المندوبيات الولائية تحضيرا للإنتخابات التشريعية المقررة يوم 12 جوان المقبل.

ويتعلق الأمر بمندوبيات: أدرار، الأوغواط، أم البواقي، باتنة، بجاية، بسكرة، بشار، تمنراست، تلمسان، تيارت، تيزي وزو، الجلفة، جيجل، سعيدة، سكيكدة، قسنطينة، المدية، مستغانم، المسيلة، ورقلة، البيض، إليزي، بومرداس، الطارف، تندوف، تيسيمسيلت، الوادي، خنشلة، سوق أهراس، تيبازة، ميلة، عين الدفلى، النعامة وغرداية.

وطلب شرفي من المنسقين الولائيين للسلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات تنصيب المندوبين الجدد بالتنسيق مع ولاة الجمهورية لمباشرة مهامهم.

وكان شرفي قد قلص أعضاء المندوبيات الولائية إلى النصف والاحتفاظ بالإداريين على حساب أصحاب المهن الحرة ضمن التشكيلة التي عينت في شهر أكتوبر 2019 وأشرفت على تنظيم الانتخابات الرئاسية.

فؤاد ق

البلاد

محمد شرفي ينفي "الإشاعات" ويؤكد

التشريعيات لن تؤجل وستجري في موعدها

نفى رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، أي تأجيل للموعد الانتخابي القادم، مؤكدا أن ''السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ماضية في تحضير تنظيم الانتخابات التشريعية في موعدها المحدد يوم 12 جوان القادم''. فيما كشف عن أن ''الهدف الاستراتيجي للسلطة هو الوصول إلى انتخابات إلكترونية''. وقال محمد شرفي إن سلطة الانتخابات ماضية في تحضير التشريعات القادمة، مشيرا إلى بداية العمل مع القاعدة، حيث تم تجديد ''جزء كبير'' من المنسقين الولائيين، مشيرا إلى أن إنشاء المندوبيات خلال سنة 2019 حدث خلال فترة ''قصيرة ولم تكن لدينا المعطيات الكافية لتحيين العدد مع الكثافة السكانية''، مضيفا ''اكتشفنا أن العدد كان مبالغا فيه''، مشيرا إلى أن تقليص عدد المندوبين في المندوبيات الولائية ''جاء حسب احتياجات المنسقين''، في إشارة إلى أن التقليص والأشخاص المختارين كانوا من اقتراح المنسقين، مضيفا ''ونحن ننتظر رد فعل المنسقين إذا كان العدد الحالي يكفيهم أو يطلبون زيادة مندوبين آخرين''. وعلى المستوى المركزي، أشار شرفي إلى تجديد الثقة في شخصه كرئيس للسلطة الانتخابية وعدد من الأعضاء الذين يشكلون مجلس السلطة. من جهة أخرى، أكد شرفي في حوار له مع إذاعة ''جيل أف أم''، أنه سيتم، قريبا، تنصيب لجنتين على مستوى السلطة وذلك بعد تنصيب الخميس الماضي للجنة المستقلة لدى سلطة الانتخابات المكلفة بمتابعة تمويل الحملة الانتخابية، ويتعلق الأمر - حسب شرفي - بتنصيب لجنتين من أعضاء مجلس السلطة والأمانة التقنية وممثلين لبعض الوزارات، بهدف المتابعة المستمرة للحملة الانتخابية ولجنة أخرى مكلفة بمتابعة الحملة من حيث بث البرنامج والتدخلات في السمعي البصري. وفيما يتعلق بمحاربة الفساد والمال الفاسد، قال شرفي ''نحن نحرص على أن يكون صوت الشعب طاهرا''، مشيرا إلى أنه تم تنصيب لجنة مراقبة تمويل الحملة الانتخابية ''حتى تعيش معنا أجواء التحضيرات ويغوصوا معنا في صعوبة التنظيم ويفهموا كل المجريات''، مؤكدا ''المال الفاسد يوجد العيون التي تراقبه''، مشددا على أنه ''يمكننا وضع الملفات أمام النائب العام مباشرة وهو الأمر الذي يعطي النيابة السرعة في التحرك والتحقيق''. وفيما يتعلق بإمكانية الذهاب نحو انتخابات إلكترونية، أكد شرفي تراجعه عن تصريحاته السابقة في هذا المجال قائلا ''كنت أقول لن يكون تصويت إلكتروني لأن فيه عيوب أخطر''، معقبا على ذلك ''لكن الآن بنجاح التسجيل عن بعد، سنسجل هذه العملية ونضع هدف استراتيجي يتمثل في الوصول إلى الانتخاب الإلكتروني''. كما عاد شرفي لتصريحاته السابقة بخصوص الأوراق الملغاة وأوضح أن حصول القائمة على المقاعد يكون مبنيا على عدد الأصوات التي حصلت عليها ''وعليه فإن عدم اختيار الناخب لأي مرشح في القائمة لا تعتبر ورقة ملغاة، لكن تحسب لصالح القائمة''. وفي رده على مطالب بعض الأحزاب السياسية لتأجيل العملية الانتخابية وتمديد بعض التواريخ، أكد شرفي صراحة ''الإشاعات تبقى إشاعات''، مضيفا ''لا يوجد أي مؤشر لنقلص وتيرة التحضير''، مؤكدا ''نحن نحضر ليوم 12 جوان والدولة قائمة وتبني مؤسساتها''، كاشفا عن شعار التشريعيات القادمة والذي يتمثل في ''أنت.. أبصم!''.

عبد الله نادور

يومية
صوت الأحرار
AL-AHRAR

«سلطة شرفي» تضبط رزنامتها وفق المواد الجديدة لقانون الانتخابات

انطلاق الحملة الانتخابية للتشريعيات في 17 ماي

حددت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، يوم 17 ماي المقبل، موعدا لانطلاق الحملة الانتخابية لتشريعيات 12 جوان المقبل، وذلك وفق الرزنامة التي وضعتها الهيئة والتي تتكيف وقانون الانتخابات الجديد، حيث تتواصل الحملة لثلاثة أسابيع وتختتم أربعة أيام قبل يوم الاقتراع.

■ ا. سايح/واج

● سيكون ما لا يقل عن 24 مليون ناخب مدعوا للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات التشريعية لـ 12 جوان المقبل التي ستنطلق الحملة الانتخابية الخاصة بها يوم 17 ماي المقبل، وفقا لما كشفت عنه السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في رزنامتها المتعلقة بالتحضير لهذا الاستحقاق وسيره، فبعد استدعاء الهيئة الناخبة من قبل رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، في 11 مارس الجاري تحسبا لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، انطلقت المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية التي اختتمت الثلاثاء الفارط والتي تبعت بفتح باب إيداع الترشيحات في عملية تتواصل حاليا وإلى غاية 22 أبريل القادم.

وبحلول 23 أبريل المقبل، سيكون بالإمكان تقديم الطعون في الترشيحات إلى غاية 14 ماي 2021، وهي المرحلة التي سيليها فتح المجال أمام تجديد الترشيحات، على أن يتم الانتهاء من ذلك قبل 18 من نفس الشهر، وبالانتهاء من كل ما يتعلق بالترشيحات لهذا الاستحقاق الذي سينتخب فيه ممثلو الشعب في الغرفة السفلى للبرلمان، سيتم الانتقال إلى مؤطري مكاتب التصويت الذين ستنشر قائمتهم من 23 أفريل إلى 7 ماي، مع إمكانية تقديم الطعون في القائمة المذكورة في الفترة ما بين 24 أفريل و12 ماي، وسيكون أمام المتطلعين إلى ولوج البرلمان عبر بوابة المجلس الشعبي الوطني، إقناع الناخبين بأحقيتهم في ذلك، على مدار ثلاثة أسابيع من الحملة الانتخابية التي ستفتتح يوم 17 ماي وتتواصل إلى غاية 8 جوان.

وينص القانون العضوي الجديد المتعلق بنظام الانتخابات في مادته 73 على أنه «باستثناء الحالة المنصوص عليها في المادة 95 «الفقرة 3» من الدستور، تكون الحملة الانتخابية مفتوحة قبل 23 يوما من تاريخ الاقتراع وتنتهي قبل ثلاثة أيام من تاريخ الاقتراع».

ومن بين المستجدات التي ستعرفها الحملة الانتخابية المقبلة -طبقا لقانون الانتخابات- حظر استخدام المترشحين أو الأشخاص المشاركين في الحملة لخطاب الكراهية وكل أشكال التمييز، تماشيا مع ما تضمنه دستور 2020 الذي شدد في ديباجته على نبذ الفتنة والعنف والتطرف وخطابات الكراهية وكل أشكال التمييز، وفضلا عن ذلك، ستكون الحملة الانتخابية الخاصة بالتشريعيات المقبلة مميزة بالنسبة للشباب الذين دعاهم رئيس الجمهورية إلى «الانخراط في مسار بناء مؤسسات جديدة، تحظى بالثقة والمصداقية»، مع إسداء تعليماته، خلال مجلس الوزراء الأخير، لتشجيع مشاركة هذه الفئة في هذا الاستحقاق، حيث «أمر بمجانية القاعات والملصقات الإشهارية وطبعها لفائدة المترشحين الشباب، مع تكليف مصالح الولاة لاستحداث الآلية المناسبة إداريا».

وعلى صعيد ذي صلة، و في إطار الترتيبات الجديدة الرامية إلى إبعاد المال الفاسد عن العملية الانتخابية في كافة مراحلها وتضييق الخناق على من يحاول اللجوء إلى استخدامه، ستجري الحملة الانتخابية الخاصة بتشريعيات 12 جوان تحت مجهر «لجنة مستقلة لدى السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات» مكونة من ممثلين عن الهيئات التي من شأنها مراقبة الأخلاق العامة والتسيير الشرعي للدولة، أي مجلس الدولة ومجلس المحاسبة وكذا المحكمة العليا.

وستعمل هذه اللجنة على «التدقيق وتسليط الضوء على عملية تمويل الحملة الانتخابية بكاملها»، وفقا لما كان قد كشف عنه رئيس السلطة محمد شرفي وتطبيقا للقانون الجديد للانتخابات الذي نص على ضرورة إبعاد المال بكل أشكاله، لاسيما الفاسد منه، عن العملية الانتخابية في كل مراحلها، تجسيدا لمبدأ تكافؤ الفرص والحظوظ بين المترشحين»، بالإضافة إلى «أخلقة الحياة السياسية بسد كل منافذ المحاولات أمام تلاعبات كرسها قانون الانتخابات السابق».

و من جهة أخرى، تشير ذات الرزنامة إلى التواريخ الخاصة بعملية الاقتراع الذي سيتم الإعلان عن نتائجه المؤقتة «48 ساعة بعد استلام محاضر اللجان الانتخابية الولائية وبالخارج»، في انتظار الإعلان عن نتائجه النهائية من قبل المحكمة الدستورية التي ستخلف المجلس الدستوري الحالي.

وتشير المادة 191 من الدستور إلى أن المحكمة الدستورية «تنظر في الطعون التي تتلقاها حول النتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية والاستفتاء وتعلن النتائج النهائية لكل هذه العمليات».

وكان الرئيس تبون قد كشف بعد انتخابه على رأس الجمهورية، عن نيته في استحداث محكمة دستورية تتمتع بصلاحيات أكبر من تلك التي يتمتع بها المجلس الدستوري الحالي، وهو الالتزام الذي نص عليه الدستور الجديد، كما يجدر التذكير بأن عدد المترشحين المحتملين للتشريعيات المقبلة، على مستوى 58 ولاية، قد بلغ 10 آلاف و702 مترشح، علما أن انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني يتم عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري لعهدة تشريعية مدتها خمس سنوات.

شرفي يؤكد استمرار التحضير للموعد الانتخابي، ويعلق:

«الحديث عن تأجيل التشريعيات مجرد إشاعات»

أكد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، أنه لا يوجد عنده مؤشر لتأجيل التشريعيات ولا يمكنه التعامل مع الشائعات، مضيفا: «نحن ماضون في التحضير لموعد 12 جوان».

■ خالد. س

● وصف شرفي خلال نزوله ضيفا على إذاعة «جيل أف أم»، أمس، الحديث عن تأجيل الانتخابات التشريعية بأنه «إشاعات»، مؤكدا أن الدولة قائمة الدولة وتسير لتجديد مؤسساتها، وكشف المتحدث عن التحضير لتنصيب لجنتين مكلفتين بمتابعة السير الميداني للحملة الانتخابية وكذلك متابعة تغطية وسائل الإعلام في الحملة الانتخابية، لتضاف إلى اللجنة التي نصبت لمراقبة تمويل الحملة الانتخابية.

وأدرج رئيس سلطة الإنتخابات تجديد الثقة فيه من قبل رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، كـ«تقدير للمسار الذي قطعته السلطة منذ تأسيسها يوم 15 سبتمبر 2019»، وبخصوص تجديد المندوبيات الولائية، قال شرفي إن العدد الذي تم اعتماده في الانتخابات الرئاسية كان مبالغا فيه، وقد تم تقليصه وفق احتياجات المنسق الولائي وعدد الهيئة الناخبة والمعطيات التي توفرت في الوقت الحالي، وكشف رئيس السلطة الوطنية للانتخابات أنه تم اختيار «أبصم» كشعار للانتخابات التشريعية المقررة يوم 12 جوان، وذكر أيضا أن الهدف الاستراتيجي الذي وضعته السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات هو الوصول إلى الاقتراع الإلكتروني، مستندا إلى نجاح عمليات التسجيل في القائمة الانتخابية عند بعد.

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

بداية العدّ التنازلي.. والسلطة المستقلة لمراقبة الانتخابات تعلن:

بالأرقام والتواريخ.. كلّ شيء عن التشريعيات

. أكثر من 24 مليون ناخب لاختيار 407 نائب جديد

تنطلق الحملة الانتخابية للتشريعيات القادمة يوم 17 ماي وتتواصل إلى غاية 8 جوان، ضمن مهلة ستكون فرصة للمترشحين الطامحين في الوصول إلى قصر زيغود يوسف، لكسب ثقة الناخبين الذين قدرت السلطة الوطنية لمراقبة الانتخابات عددهم بـ24.392.438 ناخب، مدعون لانتخاب واختيار 407 نائب بالمجلس الشعبي الوطني من ضمن قوائم الأحزاب والأحرار.

أ. أ

وتكون اللجنة الوطنية بتحديدها لموعد انطلاق حملة الإقناع قد وضعت عداد الانتخابات في نقطة العد العكسي، ومعها المترشحين والناخبين في أجواء انتخابية ينتظر أن تشتد معركتها في الأيام القادمة بين برامج مختلف الأحزاب وخطابات الإقناع للمترشحين الأحرار ولكن أيضا ثقل ومصداقية المترشحين أنفسهم انطلاقا من حسن سيرتهم التي ستكون هذه المرة، الفيصل في قرار الاختيار وحسم قوة هذه القائمة الانتخابية دون الأخرى.

وكان رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، أعطى إشارة انطلاق الموعد الانتخابي، بدعوته يوم 11 مارس الهيئة الناخبة، وكان ذلك بمثابة بداية الإعداد الجدي لهذا الموعد الحاسم، تلته عملية المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية التي اختتمت قبل أسبوع التي فتحت المجال أمام إيداع ملفات الترشح ضمن عملية ستتواصل إلى غاية 22 أفريل القادم.

وسيكون وفق الرزنامة المحددة من طرف السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لتحضير هذا الحدث الهام يوم 23 أفريل، موعدا أمام الأحزاب والمترشحين لتقديم طعونهم في الترشيحات ضمن عملية ستتواصل إلى غاية 14 ماي، وهي فترة ستفتح المجال أمام تجديد الترشيحات إلى غاية 18 من نفس الشهر.

وبانتهائها من الشق الخاص بالترشيحات لاستحقاق 12 جوان، ينتظر أن تقوم اللجنة الوطنية بنشر قوائم مؤطري مكاتب التصويت الذين ستنشر أسماؤهم بين يومي 23 أفريل و7 ماي لإتاحة المجال لتقديم الطعون في تلك القوائم ضمن عملية تمتد أيضا بين يومي 24 أفريل و 12 ماي.

وبحسمها لكل هذه الإجراءات التنظيمية سيكون أمام المترشحين الراغبين في الوصول إلى تحت قبة قصر زيغود يوسف، التشمير على سواعدهم طيلة ثلاثة أسابيع لإقناع الناخبين بأحقيتهم في ذلك، على مدار ثلاثة أسابيع من حملة انتخابية تنطلق يوم 17 ماي وتتواصل إلى غاية 8 جوان.

وينص القانون العضوي الجديد المتعلق بنظام الانتخابات في مادته 73، أنه «باستثناء الحالة المنصوص عليها في المادة 95 "الفقرة 3" من الدستور، تكون الحملة الانتخابية مفتوحة قبل 23 يوما من تاريخ الاقتراع وتنتهي ثلاثة أيام قبل تاريخ الاقتراع".

ومن بين المستجدات التي ستعرفها الحملة الانتخابية المقبلة – طبقا لقانون الانتخابات– حظر استخدام المترشحين أو الأشخاص المشاركين في الحملة لخطاب الكراهية وكل أشكال التمييز، تماشيا مع ما تضمنه دستور الفاتح نوفمبر 2020 الذي شدد في ديباجته على نبذ الفتنة والعنف والتطرف وخطابات الكراهية وكل أشكال التمييز.

وستكون الحملة الانتخابية للتشريعيات القادمة، مميزة بالنسبة للشباب الذين دعاهم رئيس الجمهورية إلى "الانخراط في مسار بناء مؤسسات جديدة، تحظى بالثقة والمصداقية"، مع إسداء تعليماته، خلال اجتماع مجلس الوزراء الأخير، لتشجيع مشاركة هذه الفئة في الموعد الانتخابي القادم بعد أن "أمر بمجانية القاعات والملصقات الإشهارية وطبعها لفائدة المترشحين الشباب، مع تكليف مصالح الولاة لاستحداث الآلية المناسبة إداريا".

وفي إطار الترتيبات الجديدة الرامية إلى إبعاد المال الفاسد عن العملية الانتخابية في كافة مراحلها وتضييق الخناق على من يحاول اللجوء إلى استخدامه، ستجري الحملة الانتخابية هذه السنة تحت مجهر ومراقبة ممثلين عن مجلس الدولة ومجلس المحاسبة وكذا المحكمة العليا الذين سيسهرون على مراقبة الأخلاق العامة وحسن سير العملية ومضمون خطابات المترشحين.

وستعمل اللجنة ضمن الصلاحيات المخولة لها على " تدقيق وتسليط الضوء على عملية تمويل الحملة الانتخابية بكاملها" وفق ما كشف عنه رئيس السلطة، محمد شرفي وتطبيقا لقانون الانتخابات الجديد، الذي نص على ضرورة إبعاد المال بكل أشكاله، وخاصة الفاسد منه عن العملية الانتخابية في كل مراحلها تجسيدا لمبدأ تكافؤ الفرص وحظوظ المترشحين" بالإضافة إلى "أخلقة الحياة السياسية بسد كل منافذ المحاولات أمام تلاعبات كرسها قانون الانتخابات السابق".

وبانتهاء الحملة الانتخابية في 8 جوان، فإن الإعلان عن النتائج الأولية لاستحقاق 12 جوان ستتم وفق الرزنامة الخاصة بعملية الاقتراع "48 ساعة بعد استلام محاضر اللجان الانتخابية الولائية وبالخارج" على أن تقوم المحكمة الدستورية التي خلفت المجلس الدستوري عن النتائج النهائية بعدها مباشرة.

ونصت المادة 191 من الدستور على أن المحكمة الدستورية "تنظر في الطعون التي تتلقاها حول النتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية الانتخابات التشريعية والاستفتاء وتعلن النتائج النهائية لكل هذه العمليات".

وكان الرئيس تبون قد كشف بعد انتخابه على رأس الجمهورية، عن نيته في استحداث محكمة دستورية تتمتع بصلاحيات أكبر من تلك التي يتمتع بها المجلس الدستوري الحالي، ضمن التزام نص عليه دستور الفاتح نوفمبر الماضي.

وبلغ عدد المترشحين المحتملين لتشريعيات جوان القادم، 10.702 مترشح موزعين على مستوى 58 ولاية علما أن انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني يتم عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري لعهدة تشريعية مدتها خمس سنوات.

محمد شرفي:

قانون الانتخابات الجديد أبقى على المندوبيات بالولايات والبلديات

أكد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، أمس، الاثنين، أن قانون الانتخابات الجديد أبقى على المندوبيات على مستوى الولايات والبلديات وان الولايات العشر الجديدة المستحدثة مشمولة بالقانون.

وأوضح شرفي، لدى نزوله ضيفا على إذاعة "جيل أف أم" أن الإشكال الوحيد يتمثل في تشكيلها الذي جرى بعد 16 سبتمبر مباشرة حتى يمكن تكييف العدد مع الكثافة السكانية للمقاطعة الانتخابية.

ولفت المتحدث في السياق، إلى أنه بعد اجراء الخبرة تبين أن العدد كان مبالغا فيه وأن اللجنة تعمل على تدارك الأخطاء التي وقعت في هذا الصدد، مشيرا إلى أنه تم أيضا تشكيل مندوبيات في الولايات الجديدة مباشرة بعد إعلان رئيس الجمهورية عن استحداث 10 ولايات جديدة في نهاية فيفري المنصرم.

كما كشف شرفي بأنه تم سحب 3270 ملف ترشح للانتخابات التشريعية المقبلة لحد الآن، موضحا أنه من بين هذه الملفات، يوجد 1420 ملف سحب من طرف 55 حزب، و1863 ملف تم سحبه من طرف مترشحين أحرار.

س.س

فيما تم منع أي سبر للآراء تفاديا لتوجيه الناخبين

انطلاق الحملة الانتخابية للتشريعيات في 17 ماي القادم

يخوض المترشحون للانتخابات التشريعية القادمة، ممن يتم قبول ملفاتهم من طرف السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، الحملة الانتخابية لتشريعيات 12 جوان المقبل، بداية من 17 ماي على أن تستمر إلى غاية 8 جوان، حسب الرزنامة التي أعلنت عنها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات والتي فرضت حظرا على نشر أي سبر للآراء خلال هذه الفترة تفاديا لتوجيه الناخبين والتأثير عليهم وذلك مراعاة لمبدأي الشفافية والنزاهة.

شريفة عابد

ويرتقب أن تكون الحملة الانتخابية المزمع انطلاقها يوم 17ماي القادم، متنوعة من حيث الخطاب بالنظر للعدد المنتظر من المترشحين ونوعية المتنافسين، حيث كشف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، عن ترقب أزيد من 10 آلاف مترشح خلال هذا الموعد.

وينتظر أن تكون المنافسة شديدة خلال هذا الاستحقاق الذي يتميز بتسهيلات استثنائية يستفيد منها المترشحون الشباب والأحزاب الجديدة التي تم اعتمادها مؤخرا، والتي تدخل المعترك الانتخابي إلى جانب الأحزاب التقليدية التي قررت المشاركة في هذا الاستحقاق.

و قبل الشروع في الحملة الانتخابية، ستقوم السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، وفق قانون الانتخابات بتقسيم المساحات الاشهارية في الساحات العمومية المخصصة لهذا الشأن بالتساوي بين المتنافسين حسب الدوائر الانتخابية وعدد المساحات المخصصة لها.

ومن بين الإجراءات التي اتخذتها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، بمناسبة الحملة الانتخابات لتشريعيات 12 جوان الجاري، منع اجراء أي سبر للآراء أو نشره عبر وسائل الإعلام أو مختلف القنوات الأخرى، تجنبا لتوجيه الناخبين وتحقيقا لمبدأ المنافسة الشريفة والمتساوية بين جميع المترشحين.

غير أن هذه المسألة التي قد يسهل التحكم فيها عندما يتعلق الأمر بالقنوات الإعلامية الرسمية، يصعب فرضها على أنصار المترشحين الذين قد يلجؤون إلى وسائط التواصل الاجتماعي لنشر ما يخدمهم من معطيات وإحصائيات.

ويدخل منشطوا الحملة الانتخابية لتشريعيات 12 جوان القادم، في مرحلة الصمت الانتخابي بداية من تاريخ 8 جوان أي ثلاثة أيام قبل اجراء الاقتراع. وتنص المادة 72 من قانون الانتخابات، على أنه "تكون الحملة الانتخابية مفتوحة قبل 25 يوما من تاريخ الاقتراع وتنتهي قبل 3 أيام من تاريخ الاقتراع"، وتضيف، " وفي حالة اجراء دور ثاني للاقتراع فإن الحملة الانتخابية التي يقوم بها المترشحون للدور الثاني تفتح قبل 12 يوما من تاريخ الاقتراع وتنتهي قبل يومين من تاريخ الاقتراع"، وهي اضافة تتعلق بالحالة الاستثنائية الخاصة بالدور الثاني للانتخابات في حال تم الغاء الاقتراع الأول لسبب من الأسباب، فيما تمنع المادة 73 كل مترشح أو شخص يشارك في الحملة الانتخابية من التصريح الانتخابي، حيث تشير إلى أنه "لا يمكن لأي كان مهما كانت الوسيلة وبأي شكل كان، أن يقوم بالحملة الانتخابية خارج الفترة المنصوص عليها في المادة 72 أعلاه".

الشعب

«أبصم»... شعار رسمي للموعد الانتخابي، شرفي:

التشريعيات ستجرى في موعدها المحدّد

أكد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، أمس، إجراء التشريعيات في موعدها المحدد بتاريخ 12 جوان المقبل. وكشف عن اختيار «أبصم» كشعار رسمي لها، مفيدا في الوقت ذاته بإنشاء لجنتين لمتابعة الحملة الانتخابية.

حمزة.م

قال شرفي، إن التحضير لانتخابات تجديد المجلس الشعبي الوطني، تجري بشكل طبيعي، نافيا أي تأجيل محتمل، مؤكدا: «لا يوجد أي مؤشر لتقليص وتيرة التحضيرات السارية لموعد التشريعيات المقررة في 12 جوان».

واعتبر ما أثير بالإشاعات مجهولة المصدر، قائلا: «لا ندري مصدر هذه الأخبار المتداولة. وكسلطة معالجة الشائعات ليس مهمتنا، بل التحضير لموعد الانتخابات فقط». وسبق لأحزاب ومترشحين مستقلين أن طالبوا بتمديد أجل مراجعة القوائم الانتخابية وتاريخ إيداع الترشحيات ومنها من طالب بتأجيل الانتخابات، نظرا لضيق الوقت.

وأكد شرفي على أهمية التشريعيات المقبلة، «لأن رئيس الجمهورية، عندما قرر حل المجلس الشعبي الوطني، كان يهدف إلى الإسراع في التجديد والتغيير»، ومن هنا يكمن ثقل المسؤولية الملقاة على عاتق السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، من أجل صيانة أمانة (صوت) الشعب، يضيف المتحدث.

وأفاد بأن السلطة، لم يعد لديها أي عذر، للحرص والسهر على نزاهة العملية الانتخابية، والبقاء على الأقل في المستوى الحالي من التحكم في الاقتراع، بعد الثقة التي وضعها فيها رئيس الجمهورية والإمكانات الموضوعة تحت تصرفها.

وأعلن شرفي، عن اختيار كلمة «أبصم» كشعار للانتخابات التشريعية، مفيدا بأن الهدف الاستراتيجي على المدى المتوسط هو التحضير لاعتماد التصويت الإلكتروني، بعد الإقبال اللافت للمواطنين على التسجيل في الأرضية الرقمية خلال فترة المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية.

وفيما يتعلق بالحملة الانتخابية التي ستطلق، في 17 ماي المقبل، كشف شرفي عن تشكيل لجنتين لمتابعة المجريات الميدانية لها، ومراقبة البث عبر وسائل الإعلام بمختلف أنواعها، لتضاف إلى اللجنة الخاصة بمراقبة تمويل الحملة الانتخابية التي نصبت الخميس الماضي.

على ضوء إجراءات قانون الانتخابات الجديد

الحملة الانتخابية تنطلق في 17 ماي المقبل

سيكون ما لا يقل عن 24.392.438 ناخب مدعوين للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات التشريعية لـ12 يونيو المقبل. وستنطلق الحملة الانتخابية الخاصة بها يوم 17 ماي المقبل، وفقا لما كشفت عنه السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في رزنامتها المتعلقة بالتحضير لهذا الاستحقاق وسيره.

بعد استدعاء الهيئة الناخبة من قبل رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، في 11 مارس الجاري تحسبا لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، انطلقت المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية التي اختتمت، الثلاثاء الفارط، والتي تبعت بفتح باب إيداع الترشيحات في عملية تتواصل حاليا وإلى غاية 22 أفريل القادم.

وبحلول 23 أفريل المقبل، سيكون بالإمكان تقديم الطعون في الترشيحات إلى غاية 14 ماي 2021، وهي المرحلة التي سيليها فتح المجال أمام تجديد الترشيحات، على أن يتم الانتهاء من ذلك قبل 18 من نفس الشهر.

وبالانتهاء من كل ما يتعلق بالترشيحات لهذا الاستحقاق، الذي سينتخب فيه ممثلو الشعب في الغرفة السفلى للبرلمان، سيتم الانتقال إلى مؤطري مكاتب التصويت الذين ستنشر قائمتهم من 23 أفريل إلى 7 ماي، مع إمكانية تقديم الطعون في القائمة المذكورة في الفترة ما بين 24 أفريل و12 ماي.

وسيكون أمام المتطلعين إلى ولوج البرلمان عبر بوابة المجلس الشعبي الوطني، إقناع الناخبين بأحقيتهم في ذلك، على مدار ثلاثة أسابيع من الحملة الانتخابية التي ستفتتح يوم 17 ماي وتتواصل إلى غاية 8 جوان.

وينص القانون العضوي الجديد المتعلق بنظام الانتخابات في مادته 73، على أنه و«باستثناء الحالة المنصوص عليها في المادة 95 (الفقرة 3) من الدستور، تكون الحملة الانتخابية مفتوحة قبل 23 يوما من تاريخ الاقتراع وتنتهي قبل ثلاثة أيام من تاريخ الاقتراع».

ومن بين المستجدات التي ستعرفها الحملة الانتخابية المقبلة -طبقا لقانون الانتخابات- حظر استخدام المترشحين أو الأشخاص المشاركين في الحملة لخطاب الكراهية وكل أشكال التمييز، تماشيا مع ما تضمنه دستور 2020 الذي شدد في ديباجته على نبذ الفتنة والعنف والتطرف وخطابات الكراهية وكل أشكال التمييز.

وفضلا عن ذلك، ستكون الحملة الانتخابية الخاصة بالتشريعيات المقبلة مميزة بالنسبة للشباب الذين دعاهم رئيس الجمهورية إلى «الانخراط في مسار بناء مؤسسات جديدة، تحظى بالثقة والمصداقية»، مع إسداء تعليماته، خلال مجلس الوزراء الأخير، لتشجيع مشاركة هذه الفئة في هذا الاستحقاق، حيث «أمر بمجانية القاعات والملصقات الإشهارية وطبعها لفائدة المترشحين الشباب، مع تكليف مصالح الولاة لاستحداث الآلية المناسبة إداريا».

على صعيد ذي صلة، وفي إطار الترتيبات الجديدة الرامية إلى إبعاد المال الفاسد عن العملية الانتخابية في كافة مراحلها وتضييق الخناق على من يحاول اللجوء إلى استخدامه، ستجري الحملة الانتخابية الخاصة بتشريعيات 12 جوان تحت مجهر «لجنة مستقلة لدى السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات»، مكونة من ممثلين عن الهيئات التي من شأنها مراقبة الأخلاق العامة والتسيير الشرعي للدولة، أي مجلس الدولة ومجلس المحاسبة وكذا المحكمة العليا.

وستعمل هذه اللجنة على «التدقيق وتسليط الضوء على عملية تمويل الحملة الانتخابية بكاملها»، وفقا لما كان قد كشف عنه رئيس السلطة محمد شرفي وتطبيقا للقانون الجديد للانتخابات الذي نص على ضرورة إبعاد المال بكل أشكاله، لاسيما الفاسد منه، عن العملية الانتخابية في كل مراحلها، تجسيدا لمبدإ تكافؤ الفرص والحظوظ بين المترشحين»، بالإضافة إلى «أخلقة الحياة السياسية بسد كل منافذ المحاولات أمام تلاعبات كرسها قانون الانتخابات السابق».

من جهة أخرى، تشير ذات الرزنامة إلى التواريخ الخاصة بعملية الاقتراع الذي سيتم الإعلان عن نتائجه المؤقتة «48 ساعة بعد استلام محاضر اللجان الانتخابية الولائية وبالخارج»، في انتظار الإعلان عن نتائجه النهائية من قبل المحكمة الدستورية التي ستخلف المجلس الدستوري الحالي.

وتشير المادة 191 من الدستور إلى أن المحكمة الدستورية «تنظر في الطعون التي تتلقاها حول النتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية والاستفتاء وتعلن النتائج النهائية لكل هذه العمليات».

النهار الجديد
ENNAHAR EL DJADID يومية إخبارية وطنية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تكشف:

«الحملة الانتخابية بداية من 17 ماي القادم»

أعلنت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات فيما يخص رزنامتها المتعلقة بالتحضير للانتخابات، عن موعد انطلاق الحملة الانتخابية يوم 17 ماي القادم، حيث سيكون ما لا يقل عن 24 مليون ناخب على موعد للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات التشريعية يوم 12 جوان القادم.

وكشفت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في رزنامتها المتعلقة بالتحضير لهذا الاستحقاق وسيره، بأن تحديد تاريخ انطلاق الحملة الانتخابية، جاء بعد استدعاء الهيئة الناخبة من قبل رئيس الجمهورية، في 11 مارس الجاري، تحسبا لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، وانطلاق المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية التي اختتمت، الثلاثاء الماضي، والتي تبعت بفتح باب إيداع الترشيحات في عملية تتواصل إلى غاية 22 أفريل المقبل.

ويحلول 23 أفريل المقبل، سيكون بالإمكان تقديم الطعون في الترشيحات إلى غاية 14 ماي، وهي المرحلة التي سيليها فتح المجال أمام تجديد الترشيحات، على أن يتم الانتهاء من ذلك يوم 18 ماي 2021.

كما أضافت الهيئة، أنه وبعد الانتهاء من كل ما يتعلق بالترشيحات، سيتم الانتقال إلى مؤطّري مكاتب التصويت، الذين ستنشر قائمتهم من 23 أفريل إلى 7 ماي، مضيفة أنه بين 24 أفريل و12 ماي، يمكن تقديم الطعون في القائمة المذكورة.

وسيكون أمام المتطلعين إلى ولوج البرلمان عبر بوابة المجلس الشعبي الوطني، إقناع الناخبين بأحقيتهم في ذلك، على مدار ثلاثة أسابيع من الحملة الانتخابية التي ستفتتح يوم 17 ماي وتتواصل إلى غاية 8 جوان القادم.

من جهة أخرى، تشير ذات الرزنامة، إلى التواريخ الخاصة بعملية الاقتراع الذي سيتم الإعلان عن نتائجه المؤقتة، 48 ساعة بعد استلام محاضر اللجان الانتخابية الولائية وفي الخارج، في انتظار الإعلان عن نتائجه النهائية من قبل المحكمة الدستورية التي ستخلف المجلس الدستوري الحالي.

نسرين فليسي

LA NR
LA NOUVELLE RÉPUBLIQUE

Législatives du 12 juin

L'ANIE publie le calendrier du processus électoral

✍ **Le processus électoral menant au renouvellement** de l'Assemblée populaire nationale (APN), qui aura lieu le 12 juin prochain, suit son cours selon le calendrier établi par l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE). Ce calendrier prévoit qu'après la révision exceptionnelle des listes électorales, les contestations et recours concernant les inscriptions et les radiations ont lieu du mardi 24 mars au mardi 13 avril ; le dépôt des candidature se déroule du jeudi 11 mars au jeudi 22 avril ; les recours concernant les candidatures, du vendredi 23 avril au lundi 14 mai ; le renouvellement des candidatures, avant mardi 18 mai ; l'établissement des procurations de vote, du samedi 27 mars au mardi 8 juin ; la publication de la liste des encadreurs des bureaux de vote, du vendredi 23 avril au vendredi 7 mai ; le recours concernant la liste des encadreurs des bureaux de vote, du samedi 24 avril au mercredi 12 mai ; la campagne électorale, du lundi 17 mai au mardi 8 juin ; le dépôt des listes des représentants des candidats, avant le 23 mai.

E**ntre le dimanche 9 mai et le samedi 12 juin,** il est interdit de publier et de diffuser des sondages sur les intentions de vote des électeurs. Le samedi 12 juin, pas moins de 24.392.438 électeurs seront appelés aux urnes à travers les 58 wilayas du pays et à l'étranger pour élire au suffrage universel direct, parmi 10.702 candidats les 407 membres de l'APN qui vont siéger pour un mandat de 5 ans. L'annonce des résultats provisoires a lieu 48 heures après la réception des procès-verbaux des commissions électorales des wilayas et de l'étranger et les recours concernant les résultats du scrutin, 48 heures après cette annonce. Enfin, la proclamation des résultats définitifs par la Cour constitutionnelle se fera 10 jours après la réception des résultats provisoires par l'ANIE.

Rappelons que les dispositions de la nouvelle loi électorale visent la lutte contre l'emprise de l'argent sur l'opération électorale, et stipulent que la campagne électorale se déroulera sous la loupe d'une commission indépendante auprès de l'ANIE qui sera composée de représentants du Conseil d'Etat, de la Cour des comptes et de la Cour suprême. Autre disposition légale : les candidats sont tenus de s'abstenir de tenir tout discours haineux et toute forme de discrimination. Rappelons également que le chef de l'Etat a, lors du dernier Conseil des ministres, ordonné «d'assurer la gratuité des salles, des affiches publicitaires et de leur impression au profit des jeunes candidats et de charger les services des walis de créer un mécanisme administrativement adéquat».

L. A.

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

SCRUTIN DU 12 JUIN

Lancement de la campagne le 17 mai

Pas moins de 24.392.438 électeurs seront appelés aux urnes à travers les 58 wilayas du pays et à l'étranger le 12 juin prochain pour élire les membres de l'Assemblée populaire nationale (APN), dont la campagne électorale aura lieu du 17 mai au 8 juin, selon un calendrier rendu public par l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie).
Après la convocation du corps électoral par le président de la République, Abdelmadjid Tebboune, le 11 mars dernier, en vue de l'élection des membres de l'Assemblée populaire nationale (APN), la révision exceptionnelle des listes électorales a été ouverte le 16 mars pour être clôturée le 23 du même mois. Ainsi, les candidats à cette élection, qui sont appelés à déposer leur dossier de candidature aux élections législatives du 12 juin prochain avant le 22 avril, ont un délai de 22 jours, et ce, du 13 avril jusqu'au 14 mai, pour introduire un recours concernant la candidature et aussi son renouvellement avant le 18 mai, selon le calendrier de l'Anie. Les candidats aux élections législatives qui doivent déposer les listes de leurs représentants avant le 23 mai sont tenus également d'introduire des recours concernant la liste des encadreurs des bureaux de vote à partir du 24 avril, et ce, jusqu'au 12 mai. La publication de cette liste se fera suivant le calendrier de l'Anie, soit du 23 avril au 7 mai 2021.
Quant à la campagne électorale, l'article 73 de la loi organique relative au régime électoral précise qu'«à l'exception du cas prévu à l'alinéa 3 de l'article 95 de la Constitution, la campagne électorale est déclarée ouverte, 23 jours avant la date du scrutin (...)».
Ainsi, les candidats aux élections législatives sont tenus de se conformer aux dispositions de la nouvelle loi organique relative au régime électoral qui stipule, dans son article 75, que «tout candidat ou personne qui participe à une campagne électorale doit s'abstenir de tenir tout discours haineux et toute forme de discrimination», comme cela a été souligné dans le préambule de la nouvelle Constitution. Autre nouveauté dans la même loi, celle concernant le financement de la campagne électorale, notamment au profit des jeunes qui ont été appelés par le président de la République à prendre part au processus de construction de nouvelles institutions qui inspirent «confiance et crédibilité». Dans le même contexte, les dispositions de la nouvelle loi électorale visent la lutte contre l'emprise de l'argent sur l'opération électorale et stipulent que la campagne électorale se déroulera sous la loupe d'une commission indépendante auprès de l'Autorité nationale indépendante des élections qui sera composée de représentants du Conseil d'Etat, de la Cour des comptes et de la Cour suprême. Pour ce qui est de l'annonce des résultats provisoires du scrutin, elle se fera 48 heures après la réception des procès-verbaux des commissions électorales des wilayas et de l'étranger, et ce, en attendant la proclamation des résultats définitifs, dans un délai de 10 jours, par la Cour constitutionnelle, au lieu du Conseil constitutionnel, comme cela se faisait précédemment.

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'Information

LÉGISLATIVES DU 12 JUIN

UNE NOUVELLE DYNAMIQUE POLITIQUE

Pas moins de 24.392.438 électeurs seront appelés aux urnes à travers les 58 wilayas et à l'étranger, le 12 juin prochain, pour élire les membres de l'Assemblée populaire nationale, dont la campagne électorale aura lieu du 17 mai au 8 juin 2021, selon un calendrier rendu public par l'Autorité nationale indépendante des élections.

Après la convocation du corps électoral par le président de la République, Abdelmadjid Tebboune, le 11 mars dernier, en vue de l'élection des membres de l'Assemblée populaire nationale, la révision exceptionnelle des listes électorales a été ouverte le 16 mars pour être clôturée le 23 du même mois.

Ainsi, les candidats à cette élection qui sont appelés à déposer leurs dossiers de candidature aux élections législatives du 12 juin prochain avant le 22 avril, ont un délai de 22 jours et ce, du 13 avril jusqu'au 14 mai, pour introduire un recours concernant la candidature et aussi son renouvellement avant le 18 mai, selon le calendrier de l'Anie.

Les candidats à l'élection législative qui doivent déposer les listes de leurs représentants avant le 23 mai, sont tenus également d'introduire des recours concernant la liste des encadreurs des bureaux de vote à partir du 24 avril, et ce, jusqu'au 12 mai. La publication de cette liste se fera, suivant le calendrier de l'Anie, du 23 avril au 7 mai 2021.

Quant à la campagne électorale, l'article 73 de la loi organique relative au régime électoral précise qu'«à l'exception du cas prévu à l'alinéa 3 de l'article 95 de la Constitution, la campagne électorale est déclarée ouverte, vingt-trois jours avant la date du scrutin(...)». Ainsi, les candidats aux élections législatives sont tenus de se conformer aux dispositions de la nouvelle loi organique relative au régime électoral qui stipule, dans son article 75, que «tout candidat ou personne qui participe à une campagne électorale doit s'abstenir de tenir tout discours haineux et toute forme de discrimination», comme cela a été souligné dans le préambule de la nouvelle Constitution. Autre nouveauté dans cette même loi, celle concernant le financement de la campagne électorale, notamment au profit des jeunes qui ont été appelés par le président de la République à prendre part au processus de construction de nouvelles institutions qui inspirent «confiance et crédibilité». Le chef de l'Etat a, lors du dernier Conseil des ministres, donné des instructions pour encourager la participation des jeunes à cette échéance électorale, ordonnant «d'assurer la gratuité des salles, des affiches publicitaires et de le leur impression au profit des jeunes candidats et de charger les services des walis de créer un mécanisme administrativement adéquat». Dans le même contexte, les dispositions de la nouvelle loi électorale visent la lutte contre l'emprise de l'argent sur l'opération électorale, et stipulent que la campagne électorale se déroulera sous la loupe d'une commission indépendante auprès de l'Autorité nationale indépendante des élections qui sera composée de représentants du Conseil d'Etat, de la Cour des comptes et de la Cour suprême.

Cette commission, a souligné le président de l'Anie, Mohamed Charfi, «sera chargée de surveiller le financement des comptes des campagnes électorales et référendaires, et permettra de mettre le financement des campagnes électorales sous la loupe de l'ANIE qui veille à éloigner l'argent suspect de l'opération électorale».

Pour ce qui est de l'annonce des résultats provisoires du scrutin, elle se fera 48 heures après la réception des procès-verbaux des commissions électorales des wilayas et de l'étranger, et ce en attendant la proclamation des résultats définitifs, dans un délai de 10 jours, par la Cour constitutionnelle, au lieu du Conseil constitutionnel, comme il se faisait précédemment. Dans son article 191, la loi organique portant régime électoral stipule que «la Cour constitutionnelle examine les recours relatifs aux résultats provisoires des élections présidentielles, des élections législatives et du référendum, et proclame les résultats définitifs de toutes ces opérations».

Le Président Tebboune avait déclaré, au lendemain de son élection à la tête du pays, de créer la Cour constitutionnelle qui sera dotée des plusieurs attributions en remplacement du Conseil constitutionnel.

Au total, 10.702 candidats au niveau des 58 wilayas prendront part aux prochaines élections législatives, et les 407 membres de l'Assemblée populaire nationale (APN) qui seront élus au suffrage universel direct, vont siéger pour un mandat de 5 ans.